المحاضرة الثانية

الجريمة بين البيولوجي ،النفسي والجنائي

يدرس علم النفس الجنائي الظواهر التي، تنبع انطلاقا من طبيعة الجريمة بحد ذاتها من حيث أسسها النفسية والاجتماعية والبيولوجية، إذ يصعب أحيانا إعطاء تفسير جنائي لجميع حالات الجنوح، فتكون بالتالي مجحفة في حق الحالات السايكوباتية المرضية، لذا ركز علم النفس الإجرامي على فهم الظواهر العلمية أولا، ثم بمعاملة الأفراد المتورطين في الجرائم ثانيا.فبرزت بالضرورة عدة أسئلة عن أسباب الجريمة وأفضل طرق تحديدها، ومن هم أبرز من ناقشوها وكتبوا في شأنها.

نتناول في هذه المحاضرة الحديث عن الجريمة والعدالة الجنائية بصفة عامة، وعن أهم النظريات المفسرة للجريمة، وفي النهاية نتطرق الى الجريمة النوعية أو المحددة بصفة خاصة والتي يصبح فيها الشخص جانحا، ، وعن الكيفية التي يتداخل فيها ما هو نفسي وما هو اجتماعي وقضائي في تحليل الظاهرة؟،

ان تفسير الظواهر التي يدرسها هذا العلم، تنبع انطلاقا من طبيعة الجريمة بحد ذاتها من حيث أسسها النفسية والاجتماعية والبيولوجية، إذ يصعب أحيانا إعطاء تفسير جنائي لجميع حالات الجنوح، فتكون بالتالي مجحفة في حق الحالات السيكوباتية المرضية، لذا ركز علم النفس الإجرامي على :
- أولا :فهم الظواهر العلمية أولا
- ثانيا: بمعاملة الأفراد المتورطين في الجرائم

.فبرزت بالضرورة عدة أسئلة عن أسباب الجريمة وأفضل طرق تحديدها، ومن هم أبرز من ناقشوها وكتبوا في شأنها، وعن الكيف والحالة التي يصبح فيها الشخص جانحا، وهل هم في انخفاض أم في تزايد مستمر، وعن الكيفية التي يتداخل فيها ما هو نفسي وما هو اجتماعي وقضائي في تحليل الظاهرة.

بدأت تظهر عدة أبحاث ودراسات في هذا الصدد، باعتبار أن الجريمة لا تزال تحتفظ بطابع التفرد عند علماء النفس، فوجب دمج المعلومات من كافة العلوم المعنية بغية تقديم الجوانب الموضوعية لعلم الجريمة والعدالة الجنائية أولا، ثم الوقوف على نشأة علم الجريمة وأهم النظريات المفسرة للجريمة ثانيا، من حيث أنواعها كالجريمة الطرقية، وشغب الملاعب، والقتل، وجنوح الأحداث، وجرائم كبار السن، وجرائم ذوي الياقات البيضاء.

أولا: الجريمة والعدالة الجنائية

يعتبر علم النفس الإجرامي من العلوم الفريدة من نوعها، إذ يشار إليه من خلال الإطار القانوني والتشريعي، بحيث أصبح من الضروري معرفة الأساس القانوني لجنوح القاصرين والتصورات المتعلقة به كالردود الجنائية المختلفة، وذلك قبل الشروع في التأطير المفاهيمي الواسع لفهم الجريمة،

الانحراف والجنوح والجريمة:

الانحراف هو مصطلح يستخدم بقوة أحيانا لشرح ووصف الجنوح بحمل بيان وتوضيح سهل على الجنوح، لأنه يغطي الأعمال المنحرفة ، فالانحراف يتصل بالأعمال المعترف بها على هذا النحو من قبل مجموعة اجتماعية، دون الإشارة إلى القانون والعدالة الاجتماعية.

ومنه فالانحراف يرتكب من قبل فرد أو جماعة، ويقع في أي وقت من الأوقات على هامش قواعد وعادات المجتمع الذي يتم التوافق عليها، فالانحراف إذن يشير إلى فكرة أو قاعدة اجتماعية أو أخلاقية وخصوصية تكون قابلة للتطوير.

ومن بين التعريفات التي تطرقت لهذا الموضوع تعريف(Becher)، الذي اعتبر أن الانحراف يتعلق بالأفراد الذين يحيدون عن القاعدة الاجتماعية، وبالتالي تم تقديم دراسات بهذا الصدد على الانحراف لتساهم بشكل كبير في فهم جنوح الأحداث، من بين هذه الدراسات تلك التي تضع الفرد في السياق الاجتماعي له، بحيث يميل في بعض الأحيان إلى إلقاء المسؤولية على المجتمع بدلا من مسؤولية الفرد، فأكدوا أيضا على وصمة العار ووضع العلامات بمعنى آخر الوصم الاجتماعي.

تمثل الجريمة عند دوركايم "كل عمل ينص عليه القانون والذي يؤدي إلى فرض عقوبة من سلطة أعلى"، فقد ساوى هذا التعريف بين القانون الجنائي وبين الفعل الإجرامي، إذ هناك فرق بين النهج القانوني والنفسي للجريمة، وإتباع النهج الاجتماعي، والواقع، ووفقا لهذا الأخير، يمكن اعتبار الفعل الإجرامي المنحرف في الطبيعة على الأقل هذا ما اعتبره الأنجلوساكسونيون، الذين يتبنون السلوك المعادي للمجتمع الجريمة بشكل عام.

فعندما كتب دوركايم "سمى الجريمة كل عمل يعاقب عليه القانون ، وفعل الجريمة" اعتبر أن الجريمة من العلوم الخاصة، لابد لها من علم يكرس سنوات من البحث لفهم الظاهرة الإجرامية، وانضم أيضا لهذا التعريف **pires** الذي أولى الاهتمام لحقل الدراسة والمعرفة ذات الطبيعة المعقدة المتعددة التخصصات على حد سواء العلمية والأخلاقية، بهدف توضيح أو استجلاء وفهم قضية جنائية على نطاق واسع.

علم الإجرام يقدم دراسة متعددة التخصصات على الجريمة:
حيث يتعلق الأمر هنا بخبراء من القانون وعلم النفس والطب النفسي وعلماء الاجتماع والتحليلات الاقتصادية والسياسية، والتي أجريت اليوم لتقديم نظري إضافي لفهم الجريمة. إذ غالبا ما يتم تحليل الظاهرة الإجرامية؛ من الجريمة والمخالفة والمجرم والضحية والردود القانونية والاجتماعية. كما يعتبر هدف الجريمة النفسي هو معرفة وفهم السلوك المنحرف وطريقة التنفيذ، وتطوير العمليات النفسية والعمليات المتتالية التي تؤدي إلى السلوك المنحرف والذي يدخل تحت طائلة العلاج والوقاية.

دراسة أشكال وأهمية الفعل الإجرامي:

إن علم الإجرام كفرع للتطبيق يبحث عن حلول لمشاكل محددة بخصوص الفرد المجرم أو الوضعية الإجرامية، أما علم الإجرام السريري يهتم بدراسة الجنوح لفهم عمليات الانحراف، كفعل المنحرف ووسائل معالجته، فدراسة الانحراف والعمليات التي تقود للانحراف وطرق العقوبة كعلاج لها هي جزء لا يتجزأ من هذا النظام.
فالمناهج المتناولة لعلم الإجرام مختلفة باختلاف الباحثين فيه، إذ أن معظم الناس لا يعرفون سوى المظاهر الأكثر توسطا، مع التركيز على فهم الجريمة ومرتكبها ووسائل الوقاية من الانحراف، لذا فإن علم الإجرام يعالج جميع موضوعاتها (الجريمة والجاني) والردود عليها، كما أن علم الإجرام يطور الأساليب التي تقوم بتحليل خطر تكرار المخاطر.

علم الاجتماع القانوني يبقى حسب تعريف Jacques Faget ينشغل بتحليل ظاهرة إنتاج التشريعات لدراسة الحقيقة، كدراسة النصوص القانونية ووظيفة القانون في المجتمع بمعنى أوسع للقانون ووسائل التنظيم القانوني البديلة، في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية، التي تتعلق بدراسة وتحليل السلوكات في جزئيتها، لكنها تضم أيضا الانضباط المطبق الذي تشكلت بموجبه المعرفة للاستخدام من قبل الآخرين خاصة المحاكم في وظيفتها، الشرطة، الخدمات التربوية.
أما عن التحليل التجريبي فيفرض النظرية التي تتوقف على رؤيا المراقب بالمقارنة مع الأعمال المترابطة، إذ يتخذ بعين الاعتبار الحذر من العوامل الإجرامية المرتبطة بمسار حياة الفرد في محيطه الحاضر والماضي، بدراسة أصل الحالة، والبحث في العلل والشروط لمعرفة أفضل للظاهرة.

ومن جهة أخرى فكثير هي المفاهيم التي تستعمل داخل نطاق الاشتغال في العلوم النفسية المطبقة للعدالة؛ كعلم النفس القانوني، علم النفس الإجرامي، علم الإجرام النفسي،

عالم النفس مرتبط مع عالم الإجرام، والسبب أنه يكون معرضا لجلب تفسيرات حول الظاهرة الإجرامية، ويتعلق الأمر بمحاولة لفهم شخصية ومحفزات عمل الجانح المنحرف أو المجرم.

االنظريات المفسرة للجريمة

التفسير ما قبل الجريمة:

نعود في البداية الى أعمال لمبروزو في تفسير وفهم الجريمة، فعلم نفس الإجرامي يمدنا بمعرفة الجنوح، بعد التحليل الطبي الأساسي، ثم التوجيه الاجتماعي، لتستند على 5 فئات اجرامية: مجرم بالولادة، مجرم بالتعود، مجرم بالجنون، مجرم بالصدفة، مجرم بالعاطفة. ونجد لومبروزو أغفل الجانب الاجتماعي الذي يساهم في بناء المجرم، ومنه، فقد جاء Garofalo وهو أستاذ لقانون الإجرام، استلهم من لمبروزو تفسيراته وأضاف إليها أن المسؤولية تقع على الأحاسيس والعواطف المستلهمة من المجتمع، والتي من شأنها تحديد استقامة الفرد داخل الجماعة، ومنه فالعوامل النفسية والاجتماعية تساهم في خلق المجرم. ثم بدأ العمل مع مدارس جديدة على بنية وشخصية المجرم وتحليلها بالمنهج التجريبي وأسباب الفعل الإجرمي لدى الجناح، فهذه النظرية تلخص لنا أن العوامل الشخصية والاجتماعية والبيئية تساهم في تحديد السلوك الجنائي، ومن بين العلماء المعززين لهذا الطرح نجد Gabriel Tarde لتنبثق نظريته عن ثلاث أفكار أساسية هي:

*عامل القرب

*التسلسل الهرمي

*تأثير الوضع

ثم توالت النظريات بعد ذلك إلى أنواع منها:

- النظرية الثقافية:والتي تعنى بالأسباب الشخصية والاجتماعية للجريمة
- نظرية السلطة: وهو ما يفسر الفرق بين الرغبة في الانضمام إلى الجماعة والصعوبات المرتبطة بها

- النظرية العقلانية: التي تؤكد على مسؤولية الفاعل واختياره في الجرائم؛

- النظرية الاجتماعية:التي تنظر إلى رد الفعل في التفاعل بين الجاني واستجابة نظام العدالة الجنائية.

العوامل البيولوجية: المقاربة الطبية الحيوية biomédicale للمجرم:

يتردد السؤال هنا عن الانحراف والإجرام والعوامل الموروثة، فعلم النفس يولي اهتماما بشكل كبير للمعطيات البيولوجية حيث قسمها إلى مقاربات أساسية تقوم بتقييم الإنسان المجرم حسب لمبروزو من خلال اختبار مورفولوجي لملامحه، حيث يميز السارق من خلال أذنيه المسطحة، عيونه المتقاربة، جمجمته المسطحة، وجبهته العريضة، وإلى مقاربات البيولوجيا المعاصرة والإجرام والتي تقوم على الميكانيزمات البيولوجية والعدوانية فالعلوم العصبية المعاصرة وبفضل تطور الصورة العصبية مكنت من فهم طريقة اشتغال الجهاز العصبي العادي والمرضي، ثم نجد الباحات العصبية المرتبطة بالانحراف تفتح أبواب للعنف والعدوانية، ولهذا فإن لكل فرد قدرة على تطوير العنف العدواني العادي إلى عنف عدواني خارج سيطرته غير متحكم به.

غير أن علم الوراثة وعلم الاجتماع من خلال دراسة حول التوائم والتبني توصل إلى أن الإمكانيات الوراثية لا تكفي وحدها لتفسير السلوك الإجرامي، فحتى في المجال الوراثي يلعب الوسط أو البيئة دورا مهما في تشكيل شخصية المجرم، فبالنسبة للتوائم اكتشف Ernestein وWilson أن التوائم MZ الناتج عن بويضة واحدة لها معامل مرتبط بالإجرام يصل إلى 0.69 على عكس التوائم DZ الناتج عن بويضتين لا يتعدى معاملها 0.33، وبالتالي يربط بين العوامل الجينية والسلوكات الإجرامية، كما أن العائلات البيولوجية (الأصلية/الحقيقية) للمتبنين مثلا تعرف حالات مرضية أكثر من أولائك الذين لا يعرفون آباءهم الحقيقيين (عائلاتهم البيولوجية).

أما عن جانب العامل الهرموني، فقد أوضحت الدراسات أن الهرمونات الجنسية عند الرجال العنيفين والمتحرشين جنسيا أعلى نسبة من غيرهم من حيث هرمون التسيتوستيرون،

فالتشريح العصبي والكيمياء العصبية بينت أن الهرمونات الجنسية (الأستروجين والأندروجين) هي المسؤولة عن السلوك العدائي، هذه الهرمونات تحدد من قبل الجهاز العصبي الذي يحولها فيما بعد إلى سلوكات مرتبطة بالقلق، وحسب الكيمياء العصبية فإن الخلل في الناقلات العصبية كفيل بخلق العدائية والحالات المرضية (النفسية).

ومن الجانب البيولوجي والتطور المعرفي والسلوكي، حسب دراسة Herrnstein et Murray 1994 فإن التلاميذ الذين لديهم معدل الذكاء أقل من العادي هم الأكثر ميولا للسلوك الإجرامي، ومن هنا فإن معدل الذكاء المرتفع يمنع تطور السلوك الإجرامي لتوفر عامله على وظيفة اندماجية داخل المجتمع.

النظريات الاجتماعية والنفسية المعاصرة للإجرام:

النظريات الثقافية:

-

- الفوضى الاجتماعية (كيسون) :بحيث يتم رصد المناطق التي تعاني من ارتفاع لعدد سكانها وعدم استقرار التنمية بها بحيث يكون من السهولة بمكان أن تصبح بؤرة لتطور الجنوح، وتستند نظرية الفوضى الاجتماعية التي تجمع بين المدينة والجنوح إلى أعمال موريس كيسون Cusson في تسعينات القرن الماضي، وقد وجد سيذرلاند نفسه مضطرا لإكمال هذا النهج من خلال دمج تأثير الآخرين على التنمية من خلال إستدماج ثقافة الآخر أو خلق ثقافة هجينة تعمل على استمرار سلوك الانحراف.

- الاختلاط التفاضلي (سيذرلاند) : كل شخص يتطبع بالطابع الثقافي المحيط به ويتشبه به، ما لم تكن هناك ثقافات أخرى تتصارع مع الثقافة المحيطة به وتوجهه إلى طرق أخرى مختلفة، كما يقترح بعض الطرق التي تؤدي إلى الجريمة ونذكر من بينها؛ إن أساس الإجرام هو التعليم وليس الوراثة، فمن لا يتعلم فن الجريمة لا يسلك سلوكا إجراميا، حيث يتم التعليم عن طريق الاتصال والاجتماع بالغير، ومنه فإن معظم الاتصال الموجه للسلوك الإجرامي يكون بين الأفراد ذوي العلاقات الوطيدة، مما يعطي وسائل الاتصال الأخرى دورا ثانويا في

تكوين السلوك الإجرامي، فالاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار، والاستمرارية، والأسبقية والعمق، وكلما تعرض الشخص للموقف أكثر من مرة، أو اتصل بالأشخاص مدة أطول، أي كلما تكرر الاتصال وزادت المدة، كلما زادت نسبة الاستجابة للنمط السلوكي.

- الصراع الثقافي (سيلين): ويرى سيلين أن قواعد السلوك تتحدد من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي قد يشوب قيمها التنازع والتصارع مع قيم جماعات أخرى تتواجد في محيط الفرد الاجتماعي، ويأخذ التنازع الثقافي لدى سيلين إحدى صورتين؛ إما صورة التنازع الأصلي أو الخارجي، وذلك حينما يقع التصادم بين ثقافتين مختلفتين في مجتمعين مختلفين، وقد يأخذ صورة التنازع الثانوي أو الداخلي حينما يقع التصادم في إطار ثقافة عامة واحدة.

- نظرية الثقافة الفرعية (كوهين): انصب اهتمام العالم الأمريكي ألبرت كوهين على إجرام الأحداث ممن ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، وقد أشار في أبحاثه التي نشرها عام 1955 إلى أن هناك صراع ينشأ بين معايير السلوك الاجتماعي لدى الطبقة الدنيا وتلك المتبناة من أفراد الطبقة الوسطى، **ويرى كلاوارد وأوهلين** أن سلوك الفرد يختلف حسب مشروعية أو عدم مشروعية الوسائل التي توجد تحت تصرفه، والتي يتيحها له التركيب الاجتماعي والطبقي الذي ينتمي إليه بثقافته السائدة.

- الضغط أو السلطة les théories de la tension:لا تفسر هذه النظرية بوضوح كيف تقع الظاهرة الإجرامية كأثر للعلاقات الاجتماعية المختلة بفعل خلل السلطة، وسيطرة جماعة على أخرى، واستخدام القانون كأداة لتحقيق مصالح طائفة بعينها من طوائف المجتمع، كما وتعتقد هذه النظرية الأنوميا خاصة في البيئات المحرومة تجعل من الجريمة الاقتصادية مستحبة من طرف الشباب الذين يعانون في البحث عن الهوية جراء الشعور بالظلم.

- النظريات العقلانية؛ تسعى هذه النظريات تسعى لإظهار أسباب السلوك المنحرف ليس فقط في اندماج عامل معين أو محدد مع جزء آخر، ولكن تسعى في شمولية الوضع الإنحرافي من خلال البحث في السلوك والمعايير الاجتماعية، ومن بين النظريات التي تتسم بالعقلانية نجد:

- نظرية الفرصة
- نظرية التحليل الاستراتيجي

-

- النظرية البيئية التي ارتكزت على المعطيات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة محددة بحيث تكون هذه الأوضاع هي المسؤولة عن الجريمة بها.
- رد الفعل الاجتماعي: هي نظريات ذات رؤية اجتماعية ترى بعدم وجود فرق جوهري بين المجرمين وغير المجرمين وغير ذلك، فالوصم يؤدي بهم إلى تبني حالة الجاني الحقيقي، ومنه فثمة تيارات مختلفة في هذه النظريات منها:

- اتجاه التفاعل
- علم الجريمة المنتقد la criminologie critique.

عند المرور الى الفعل الاجرامي تتداخل المفاهيم النفسية فيما بينها داخل ذهنية المجرم أو الجانح خلال مروره إلى الفعل الاجرامي ، ومن بين هذه المفاهيم نجد؛ تفكيره بل ودراسته للمجتمع الذي سيقوم فيه بجريمته، ثم نجد تعارض الجريمة مع الشعور بالذنب السابق للفعل الإجرامي، ثم أخيرا الجنوح والحكم الأخلاقي .